البحوث والدراسات

اتجاهات المجتمع العماني نحو نمط الزواج المرتب عائلياً: دراسة استطلاعية

أ. د. منير عبدالله كرادشة*
أ. شيخة حمد المديلوية**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معاينة وتقصي نمط الزواج المرتب في المجتمع العُماني، وما اعتراه من تغّيرات وتحولات أملتها طبيعة الظروف التي أصابت المجتمع من زوايا وأبعاد مختلفة، والحاجة المعرفية للتعمق في طبيعة التغيرات الطارئة على مثل هذه الظواهر الاجتماعية ومتلازماتها ومواقف المجتمع منها، ومدى تفاوت هذه المواقف تبعاً لتفاوت خصائص أفراد العينة وتباين خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة. اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على "الاستبانة" أداة رئيسية لجمع البيانات مستندةً إلى عينة قصدية قوامها (٩٢١) فرداً، تراوح أعمارهم بين (١٨ و ٦٠ سنة) من الذكور والإناث من أفراد المجتمع العماني. وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي؛ لاتفاقه مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وقدرته على توصيف الظاهرة وتشخيصها بشكل شامل. وقد خلصت نتائج التحليل إلى ضعف ميول المجتمع العُماني نحو تفضيل نمط الزواج المرتب عائلياً. كما بينت النتائج تبايناً في مواقف أفراد عينة الدراسة نحو هذا النمط من الزواج، وعدم وجود تباينات مهمة في اتجاهات أفراد العينة نحو هذا النمط من الزواج التقليدي تبعاً لتباين نوعهم الاجتماعي، ومستواهم التعليمي، ومكان الإقامة، والعمر الحالي، والدخل الشهري.

* باحث رئيسي: أستاذ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

** باحث مشارك: ماجستير علم اجتماع، مساعدة باحث في مركز البحوث الإنسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

مقدمة:

يُعدّ المجتمع العماني من نمط المجتمعات الشرقية المحافظة، التي تتسم ببناءاتها التقليدية وهياكلها الاجتماعية المحافظة والمتوارثة الداعمة لنظام الزواج، خاصة للإناث "اللاتي كثيراً ما ينظُر إليهن كعناصر لا تضمن استمرارية اسم العائلة والحفاظ على ممتلكاتها، وتُعد استمرار عزوبيتهن بمثابة استثمار خاسر" (كرادشة والمحروقية، ٢٠١٦). ويبدو أن خصوصيّة المجتمع العُماني الاجتماعية وموروثه الثقافي وقيمه السائدة كان لها دور كبير وعميق في تدعيم أنماط الزواج التقليدي واستمرار شيوعها (اللواتية، ٢٠١٢)؛ غير أن طبيعة التّحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أصابت المجتمع وسرعتها، قد أسهمت في زيادة بروز الأسرة العُمانية كوحدة اجتماعية مُتخصصة بنائياً ووظيفياً؛ الأمر الذي انعكس بصورة حاسمة على أوضاع عناصرها وأدوارهم ومكانتهم؛ بحيث زاد من استقلالهم المادي، وتحررهم من كثير من أوجه الاستلاب التقليدي، ومن سطوة الموروثات الاجتماعية وسلطتها؛ مما أثر بشكلٍ كبير على مواقفهم تجاه أنماط الزواج التقليدي السائدة في المجتمع (بيت سعيد، ٢٠١٣). وقد اعُتبرت هذه التغيرات –التي طرأت على بنيوية الأسرة العُمانية– نتاجاً صافياً لطبيعة التحولات التي شهدها المجتمع في العقود الأخيرة، والتي جاءت نتاجاً لزيادة مستويات تركيبه وتعقيده، وسرعة تحوله إلى نمط المجتمعات الحديثة الآخذة بأسباب التقدم والنماء (كرادشة والمحروقية وكرادشة، ٢٠١٥).

كما يبدو أن طبيعة التغيرات التي طرأت على الأسرة العمانية، قد أتاحت لعناصرها مزيداً من المساهمة في صناعة القرارات داخلها، كتلك القرارات ذات العلاقة بأنماط زواجهم وأشكاله، وعجّلت من تبنّيهم لمواقف أكثر حداثة تجاه هذه الأنماط الزواجية خاصة نمط الزواج المُرتّب (الناصر وسليمان، ٢٠٠٧)، حيث لم تعد عملية الاختيار الزواجي تتم بالأسلوب التقليدي، وبتدخل من أطراف متعددة سواء من الأهل أو الأقارب أو المعارف، وإنما أصبحت تعتمد تلقائياً على

دوافع ذاتية تبرز فيها دوال الانتقاء والاختيار الحر، التي تصنف كاستجابات ومواقف حديثة بدأت تطرأ على مواقف الأفراد وتوجهاتهم، إزاء جميع متلازمات نمط الزواج المرتب في المجتمع واعتباراته.

مشكلة الدراسة:

يبدو أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أصابت المجتمع العماني وما اعتراه من تباينات بنائية ووظيفية – أثرت تباعاً على الأسرة وعناصرها، التي لم تكن بمنأى عن هذه التغيرات؛ فبعد أن كانت تتميز بكونها أسرة هرمية البنية وممتدة (Extended Family) تحولت إلى أسرة نووية، واتسمت بتراجع في سلطة الأب وتقلص نفوذه على عناصر أسرته؛ بحيث بدأت تتضح معالم أدوار هذه العناصر، وأصبحت تشارك في صناعة القرارات بداخلها بصورة أكبر؛ مما كانت عليه في السابق ولا سيما المرأة. والظاهر أن مكانة المرأة التي كانت تتسم بالتبعية للرجل، وكثيراً ما كانت ترهن وضعيتها ومكانتها بقدرتها البيولوجية على الحمل والإنجاب، بدأت تتغير تحت وطأة عمليات التغير والتحديث هذه (كرادشة والمحروقية، ٢٠١٥)، وبعد أن كان نمط زواجها مرتباً وشأناً عائلياً ليس لها أي رأي فيه، أضحى – في كثير من الأحيان – اختيارياً، وأصبحت رغبتها واختيارها العقلاني والذاتي يشكل المحددات الأساسية لهذا النمط من الزواج.

وتبقى هذه التغيرات الطارئة على نمط الزواج المرتب، محكومة بطبيعة الخبرات المتراكمة والمعارف السابقة وكثافتها وطبيعة التغيرات التي أصابت قيم المجتمع ومُثله، التي يبدو أنها قد مست مواقف الأفراد ومعتقداتهم وانعكست من ثم على قراراتهم المختلفة ولاسيما تلك القرارات ذات العلاقة باختيار شريك الحياة. ونظراً لمحدودية الدراسات المحلية التي تناولت هذا الموضوع؛ فقد تبلورت فكرةُ الدراسة الحاليةِ لمعاينة وتقصي أثر اتجاهات أفراد المجتمع العُماني ومواقفهم نحو نمط الزواج المرتب خاصة في ظل تسارع التغيرات التي أصابت المجتمع وتعدد آثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلين رئيسيين، هما:

١ – ما اتجاهات المواطنين العُمانيين ومواقفهم نحو نمط الزواج المرتب عائلياً؟

٢ – ما وجهات نظر أفراد المجتمع العُماني ومواقفهم حول الزواج المرتب عائلياً وفقاً لاختلاف خصائصهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الديموغرافية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من سعيها إلى معاينة وتقصي نمط الزواج المرتب في المجتمع العُماني، وما اعتراه من تغيّرات وتحولات أملتها طبيعة الظروف التي أصابت المجتمع من زوايا وأبعاد مختلفة، ومن الحاجة المعرفية للتعمق في طبيعة مواقف السكان واتجاهاتهم نحو الزواج المرتب والتغيرات الطارئة عليه. كما تنبع أهمية الدراسة أيضاً من سعيها لتغطية نقص حاصل في الدراسات المحلية التي لم يسبق لها أن بحثت في طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع العُماني وأثرها على نمط الزواج المرتب، ومواقفه واتجاهه، ومدى تفاوت هذه المواقف تبعاً لاختلاف خصائص أفراده الاجتماعية والاقتصادية؛ إذ يبدو أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أصابت المجتمع العُماني خلال العقود الأخيرة وما اعتراها من تباينات وظهور كثير من القيم الفردية والبدائل الاجتماعية والاقتصادية، التي تميزت بغلبة إرادة الفرد، وزيادة تحول المجتمعات إلى نمط المجتمعات الحديثة الحضرية أو ما أطلق عليها "فيبر" بالمجتمعات العقلانية – قد أتاحت للفرد بدائل وخيارات لا تتوافر في المجتمعات التقليدية والبسيطة التركيب. وقد لازم هذه التغيرات بروز تغيرات مهمة وعميقة في نظام الأسرة والنظم الفرعية المرتبطة بها كنظام الزواج وطرق اختياره (بيت سعيد، ٢٠١٣).

وبصورة أكثر تحديداً، فإن أهمية هذه الدراسة تأتي مما تتضمنه من

محاولات لرصد حيثيات التغيرات الطارئة على نمط الزواج المرتب في المجتمع العُماني المعاصر، وتركيزها على معاينة وتقصي اتجاهات المواطنين العُمانيين ومواقفهم حول هذا النمط من الزواج التقليدي وفقاً لتباين خصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في كشف اتجاهات المجتمع العماني نحو نمط الزواج المرتب، ويتفرع منه الهدفان الآتيان:

أولاً: كشف اتجاهات المواطنين العمانيين نحو الزواج المرتب.

ثانياً: معاينة وتقصي وجهات نظر أفراد المجتمع العُماني ومواقفهم حول نمط الزواج المرتب وفقاً لاختلاف خصائصهم سواءً الاجتماعية أو الاقتصادية أو الديموغرافية.

مفاهيم الدراسة:

الزواج: اتحاد بين رجل وامرأة ينظم من خلاله العلاقة الجنسية بينهما وتحدد شرعية الأطفال، وهو التقاء شرعي بين الرجل والمرأة، ويمثل نمط حياة لأغلبية سكان العالم. ويعرف الزواج على أنه "علاقة بين بالغين رجل وامراة، وهو التزام قانوني وعاطفي للاتحاد بينهما للعيش معاً، وهي علاقة تعتمد على التساوي والاشتراك المتبادل. كما يعرف على أنه ظاهرة اجتماعية بكل معنى الكلمة، معترف بها علنياً، وتنظم من قبل السلطات الدينية أو المدنية بحسب نظم المجتمع، وتؤدي إلى ارتباط الرجل بالمرأة والالتزام فيما بينهما. ويتضمن الزواج اختيار شريك الحياة، وهو لا يتحقق عفوياً بل يحدث الاختيار بصورة متبادلة بطريق أو بآخر بين طرفي العلاقة، ليتم الاتحاد الزواجي بينهما والاتفاق (الخليلي، ٢٠٠٥).

الاتجاه: تعددت تعريفات الاتجاه ولا يوجد له تعريف محدد يتفق عليه جميع الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أن التعريف الأكثر استخداماً هو تعريف جوردن ألبرت، الذي عرفه بـأنه "حالة من الاستعداد

العقلي والعصبي يجرى تنظيمها عن طريق الخبرة، وتؤثر بشكل ديناميكي على استجابات الفرد لجميع المواقف ذات العلاقة" (الزعبي والخاروف، ٢٠١٥). وتمثل الاتجاهات العوامل المؤثرة في مشاعر الفرد الوجدانية واستعداداته؛ حيث يقوم بتوجيه سلوكه على نحو معين في البيئة التي يعيش فيها والمتعلقة بالمشاعر الوجدانية وما يتصل بها من أحاسيس الفرد وما يلازم ذلك من مواقف واستجابات (المحاميد، ٢٠٠٣).

نمط الزواج المرتب عائلياً: وهو أحد أشكال الزواج، يتم من خلال ترتيبات محددة من قبل العائلة، وعادة ما تغيب فيه إرادة الفرد في اختيار شريك الحياة بل يكون مرتباً من قبل كبار السن داخل نسق الأسرة أو من قبل المعرف. وهو ذاك النمط من الزواج الذي يجري ترتيبه من قبل العائلة أو المعرف؛ بحيث يكون فيه تدخل الأهل تدخلاً كلياً دون إفساح المجال للأطراف المعنية لاتخاذ القرار المتعلق بذلك (البهلول، ٢٠١٠)، ويطلق عليه أحياناً الأسلوب الوالدي أو المرتب، ويتضمن تعزيز بعض المصالح العائلية وتدعيمها أو لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

الدراسات السابقة:

توضح المراجعة التقييمية للأدبيات السابقة والدراسات ذات الصلة التي بحثت في الزواج، ونمط الزواج المرتب على وجه الحصر في المجتمع العُماني والمجتمع العربي بشكل عام، عدم وجود دراسة محددة بحثت في هذه الظواهر بشكل منفرد، إنما هناك مجموعة من الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع بصورة جزئية ومن جوانب وأبعاد محددة، دون أن يكون هناك دراسة متكاملة ركزت اهتمامها على تناول هذا النمط من الزواج فقط وبشكل محوري وأساسي. وفيما يلي عرض مفصل لنتائج تلك الدراسات التي سيتم عرضها بشكل متسلسل؛ أي من الأقدم إلى الأحدث؛ توخياً لتنظيم استعراض نتائجها وتحقيق أكبر استفادة منها في دراستنا هذه.

ففي معاينته حول الارتباط الواضح والقوي بين قرارات الفرد الزواجية

والتحولات الطارئة على نمط الأسرة الممتدة، **بشير الحارثي (٢٠٠٣)**؛ من خلال نتائج دراسته الميدانية التي أجراها حول الأسرة والزواج في المجتمع العُماني والمطبقة على ولاية إبراء بالمنطقة الشرقية – إلى أن الأسرة هي المؤسسة الأكثر تأثيراً في تحديد خيارات الفرد لشريك الحياة بغض النظر عن نوعه الاجتماعي، في حين ما زالت الاعتبارات ذات العلاقة بدرجة القرابة وصلة الدم والانتماء القبلي، عوامل مهمة وعميقة التأثيرات في تحديد هذه الخيارات الزواجية لعناصرها.

وخلصت دراسة **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "اليونيفم"** (٢٠٠٤)، بعنوان "تقرير أوضاع المرأة الأردنية: الديموغرافية، والمشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية، والعنف ضد المرأة"، إلى ارتفاع عمر المرأة عند الزواج بشكل واضح بين عامي (١٩٧٩ و ٢٠٠٢)، وأرجعت ذلك إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل: ارتفاع تكاليف المعيشة وتكاليف الزواج، وزيادة متطلبات تكوين الأسرة، وارتفاع مستويات تعليم الإناث وزيادة نسبة مساهمتهن في سوق العمل، وزيادة حريتهن في اختيار شريك الحياة، وارتفاع مكانتهن الاجتماعية، وزيادة سيطرتهن على كثير من القرارات الأسرية خاصة تلك المتعلقة بحياتهن الزواجية كقرار الزواج وتحديد الوقت المناسب له وتحديد الشخص المناسب عند اتخاذ قرار الزواج.

أما دراسة **كلارك** (Clark, 2004) فقد أشارت إلى اقتران نمط الزواج المبكر للنساء في جنوب إفريقيا – خاصة لدى الإناث اللاتي يقطنّ المناطق الحضرية – إلى أن أغلبه مرتب من قبل كبار العمر في الأسرة، وبانخفاض مستويات تعليمهن، وبتدنّي قدرتهن على اتخاذ القرارات داخل نطاق أسرهن، وزيادة تعرضهن لحالات التهميش والاستلاب بأنواعه سواء الاجتماعي أو الاقتصادي. كما خلصت الدراسة إلى عدم وضوح وغموض طبيعة العوامل المؤثرة في بروز هذا النمط من الزواج لدى الإناث واستمراره، وتداخل تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

وأشارت دراسة **الكندري (٢٠٠٦)** الموسومة بـ "زواج الأقارب في المجتمع الكويتي وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية"، التي طبقت على عينة عشوائية قوامها (٧٧٤٩) من النساء الكويتيات المتزوجات، إلى انتشار نمط زواج الأقارب بشكل عام في المجتمع الكويتي، وشيوعه بصورة ملحوظة ولا سيما لدى بعض الشرائح الاجتماعية ذات الأصول القبلية مقارنة بالأصول غير القبلية، وبروز نمط زواج الأقارب من الدرجة الأولى كزواج أبناء العم والخال – بشكل واضح لدى هذه الشرائح الاجتماعية.

كما بيّنت دراسة **بنج (Peng, 2007)** حول "أنماط واتجاهات تأخير العمر عند الزواج والعزوف عنه في ماليزيا"، أن الاتجاه العام لدى المجتمع الماليزي يأخذ منحنيات ومسارات متباينة تنزع معظمها إلى تفضيل تأخير العمر عند الزواج، وعزته إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة على المجتمع الماليزي وميله إلى أن يكون قرار الزواج قراراً فردياً تبرز فيه إرادة الفرد وتطلعاته الشخصية. ويبدو أن ارتفاع مستويات تعليم الإناث وزيادة فرص مساهمتهن في سوق العمل، إضافة إلى التغيرات المصاحبة لعملية التنمية قد أسهم في رفع متوسط أعمارهن عند الزواج، وفي ارتفاع ميولهن نحو العزوف نهائياً عن الدخول في اتحادات زواجية وإخضاعهن قراراتهن الزواجية لاعتبارت شخصية صرفة ولميولهن الذاتية. كما كشفت الدراسة عن ارتفاع المعدل العام للعزوبية في المجتمع الماليزي عامي (١٩٧٠ و ٢٠٠٠) لدى كلا الجنسين، وتضاعفها لصالح النساء مقارنة بالرجال.

أما دراسة **الناصر وسليمان (٢٠٠٧)** التي كُرست لمعاينة "معايير الاختيار الزواجي لدى الشباب في المجتمع الخليجي: دراسة مقارنة بين الشباب الكويتي والشباب العُماني"، فقد أُجريت على عينة قوامها (٦١٩) من الشباب المقبلين على الزواج في كلا المجتمعين، وخلصت إلى ميل الإناث بشكل عام نحو نمط الزواج المرتب الذي عادة ما يتم من خلال الأهل وترتيبهم، وأن السن المناسب لزواج الذكور يراوح بين (٢٦ و ٣٠) سنة، في حين كان السن المناسب لزواج الإناث بين (٢٠ و ٢٥) سنة. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك (٦٢٪) من أفراد العينة

هم من الشباب الذين يفضلون أن يكون الزوج أكبر عمراً من الزوجة، مقارنة بـ (٥٥٪) لدى الشباب العُماني. كما أوضحت النتائج أن نمط الزواج من خارج نسق القرابة شكل النمط الأكثر سيادة عند شريحة الشباب في عينة الدراسة.

أما دراسة **بيت سعيد (٢٠١٣)** الموسومة بـ "عادات الزواج بين الثبات والتغير في سلطنة عمان: دراسة أنثروبولوجية على بعض المجتمعات في ريف ظفار"؛ فقد هدفت إلى رصد ملامح التغيير في العادات المرتبطة بالزواج في ريف ظفار باستخدام المنهج الأنثروبولوجي وأدواته ممثلة في: المعايشة، والملاحظة والاعتماد على الإخباريين والمنهج الفولكلوري بأبعاده المختلفة، إضافة إلى منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي. وقد كشفت النتائج عن عمق تأثير وسائل الاتصال على تغيير عادات الزواج، كما بينت أهمية درجة التحضر في تغيير عاداته، خاصة في المناطق الحضرية. كذلك خلصت الدراسة إلى عمق أثر اكتشاف البترول وما لازمه من تغيرات في أنماط إنتاج المجتمع والتغيرات الطارئة في نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وإلى عمق دورها في إحداث تغييرات مهمة على أشكال الزواج التقليدي. وخلصت الدراسة إلى أن الأعراف القبلية تشكل روابط وقوى مهمة ولها دور في الحفاظ على أنماط الزواج التقليدي في المجتمع العُماني.

أما دراسة **السيد (٢٠١٥)** الموسومة بـ:"معايير اختيار شريك الحياة وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي" فقد سعت إلى تعرف مستوى التوافق الزواجي وطرق اختيار شريك الحياة والمعايير الأكثر شيوعاً للاختيار. وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية من أفراد المجتمع السعودي باستخدام استبانة المعلومات الأولية للمتغيرات الشخصية، وتوصلت إلى عدة نتائج، أهمها: أن طرق اختيار شريك الحياة الأكثر شيوعاً لدى عينة الدراسة كانت على الترتيب: الاختيار عن طريق الأهل والأقارب، المعرفة الشخصية، الأصدقاء، زملاء العمل، الإنترنت، الخاطبة، وأن معايير اختيار شريك الحياة الأكثر شيوعاً على الترتيب هي: الخلق، التدين، الجمال، المكانة الاجتماعية، الوظيفة، الغنى.

وكشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمعايير اختيار شريك الحياة عند مستوى (٠,٠١) لصالح معياري الاخلاق والتدين.

أجرى **بايكاراكرومي (Baykara-Krumme, 2015)** دراسة بعنوان: "أنماط الزواج لثلاثة أجيال رؤية جديدة من منظور عدم التوافق" التي هدف فيها إلى دراسة التغير الحاصل في أنماط الزواج، ودراسة مدى انتشار الزواج المرتب على الأسر التركية المهاجرة على أوروبا مقارنة بالأسر المقيمة في تركيا. واعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على (٢٠٠٠) دراسة سابقة تم إجراؤها في الفترة (٢٠١٠ إلى ٢٠١٢). وخلصت نتائج الدراسة إلى أن نسبة الزواج المرتب انخفضت لدى كل من الأسر المهاجرة إلى أوروبا والمقيمة في تركيا إلى نحو الثلث من إجمالي حالات الزواج، كما كشفت النتائج أن نسبة الزواج المرتب لدى الأسر المهاجرة أقل من نسبة الزواج المرتب لدى الأسر المقيمة في تركيا.

وهدفت دراسة **كرادشة والمحروقية (٢٠١٥)** بعنوان: "اتجاهات المجتمع العماني نحو أنماط الزواج التقليدي السائدة: دراسة استطلاعية" إلى معاينة وتقصي مواقف أفراد المجتمع العماني واتجاهاتهم نحو أنماط الزواج التقليدي (المتمثلة في نمط الزواج المبكر والمتعدد وزواج الأقارب والمرتب، ونمط الفوارق العمرية بين الزوجين) ورصد تبايناتها تبعاً لخلفيات أفراد مجتمع الدراسة وخصائصهم. وقد طبقت الدراسة على عينة قوامها (٩٢٠) مفردة باستخدام استبانة إلكترونية، وبالاعتماد على المنهج الوصفي الإحصائي. وكشفت نتائجها عن أن هناك اتجاهات مؤيدة لنمط الزواج المرتب وزواج الأقارب خاصة لدى السكان الذين يقطنون المناطق النائية التي تميل إلى البداوة. كما كشفت عن أهمية أثر العوامل الاجتماعية، من مثل: الحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي ومكان الإقامة، في تحديد ملامح هذه الأنماط من الزواج في المجتمع العماني.

وبشكل عام يتضح من خلال مراجعة نتائج الدراسات السابقة عدم وجود دراسة محددة قد بحثت في ظاهرة نمط الزواج المرتب وبصورة شاملة ومركزة، إنما هناك بعض الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة بشكل جزئي، أو من جانب

أو بعد محدد فقط، وعليه فإن أهم ما يميز دراستنا عن غيرها من الدراسات، سعيها لدراسة نمط محدد من الزواج وهو الزواج المرتب ومواقف السكان واتجاهاتهم نحوه، وهو ما تفتقر إليه المكتبة العمانية، خاصة في ظل كثافة وسرعة التغيرات التي أصابت بنية المجتمع العماني المعاصر، ونظمه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

الأطر النظرية ذات العلاقة بالاختيار الزواجي:

تؤكد الأدبيات المختصة بموضوع الزواج أن قرار الزواج قرار عائلي، وقد يتدخل في اتخاذه أطراف عدة من خارج نطاق الأسرة، على الرغم من أنه يترك للفرد في بعض الأحيان حرية الاختيار (ورد في البهلول، ٢٠١٠)، كما تؤكد أن الموروثات الثقافية والنسيج القيميّ الذي تتميز بهم المجتمعات الأبوية التقليدية المحافظة تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز أهمية نظام الزواج لما ينطوي عليه من عمليات وعلائق اجتماعية وثقافية للأفراد ولضمانهم الاجتماعي والاقتصادي. والظاهر أن الإناث ضمن هذه الاعتبارات هن أكثر تقبلاً لفكرة الزواج، بل يعدنّه هدفاً "يسعين إليه"؛ إذ ينشأن منذ الطفولة المبكرة على فكرة الزواج ومفهوم "السترة"، وبأن أدوارهن الأساسية تتركز في إطار المؤسسة الزواجية، وبممارسة أدوارهن التقليدية؛ وهي مفاهيم – من وجهة نظر كثير من الأدبيات الاجتماعية – زادت من تحكم الرجال في الشروط الاجتماعية والاقتصادية لحياتهن، وحالت دون امتلاكهن لخياراتٍ وبدائل تمكنهن من التحكم بقرار الزواج وأشكاله. ويبدو أن عملية الاختيار الزواجي ضمن هذه الاعتبارات تُمثّل تصوراً بنائياً مركباً لتضمنه أثر طائفة مختلفة من العوامل المتداخلة، الناجمة عن زيادة مستويات تعقيد المجتمع وتركيبه، وزيادة مظاهر التباين والاختلاف لظاهرة نفسها وللعوامل المحددة لها.

يؤكد "فرويد" أهمية الرواسب اللاشعورية المخزونة في النفس البشرية، والتي تعود إلى مراحل الطفولة المبكرة، في تحديد خيارات الفرد لشريك الحياة؛ إذ إن تفكير الفرد عند الزواج ينصب في فلك الأنا واحتياجاتها، ولا يدور في فلك

الآخر؛ ما يُؤكدّ أهمية الحاجات الذاتية وتماثل خصائص طرفي العلاقة في الاختيار الزواجي وفي إتمام هذه العملية. وتتفق هذه الرؤى مع طروحات نظرية التجانس (Homogenous Theory)، التي تركز على عوامل التشابه بين الشريكين كالمستوى التعليمي والاجتماعي والاقتصادي والدين والعرق، وأن الفرد ينزع للاقتران بمن يشابهه في الخصائص (المسلماني، ١٩٨٦: ٥٥). كما تتفق هذه الرؤى إلى حد بعيد مع رؤى وطروحات أدلر (Adler) الذي يؤكد أن اتخاذ قرار الزواج عادة ما يكون محكوماً برواسب سابقة للفرد، وبأن الطفولة المبكرة لا بد أن تتردد أصداؤها في بقية مراحل حياته، وهي تبرز بشكل واضح عند اتخاذه قرار الزواج، فتتحكم في تحديد نوعية شريك الحياة ومواصفاته.

وهناك من النظريات ما تؤسس تفسيراتها لمسألة الاختيار الزواجي على طبيعة الفروقات البيولوجية بين الرجل والمرأة، منطلقة من رؤى محددة تدور أغلبها ضمن إطار تخصيص المرأة بأدوار ووظائف تقليدية وما يلازمها ذلك من تكريسها لأعباء الأمومة والحمل والإنجاب وإرضاع الأطفال وتربيتهم والعناية بهم؛ بحكم طبيعتها الأنثوية، ومن تخصيص الرجل بسبب خصوصيته البيولوجية بالعمليات الإنتاجية خارج نطاق المنزل وبسبب ما لديه من قوة عضلية متفوقة، يستطيع من خلالها القيام بالأعمال الشاقة (كرادشة، ٢٠١٣). ومن ثم أعطت هذه الرؤى والنظريات الحق للرجل بفرض السيطرة على جميع القرارات المتعلقة بالزواج وترتيباته. وهناك من النظريات التي سعت إلى تفسير مسألة الاختيار الزواجي **وفقاً للنوع الاجتماعي** واستناداً إلى مسألة موازين القوى داخل الأسرة وما طرأ عليها من تغيرات بنيوية، منطلقة في تفسيراتها من طبيعة عمل الهرمونات داخل جسم الانسان؛ إذ ترى هذه النظريات أن الهرمونات هي المسؤولة عن تحديد طبيعة كل جنس سواء البيولوجية أو الاجتماعية، من خلال تأثيرها على تطور الدماغ وعلى تطور أجهزة الجسم المختلفة (حوسو، ٢٠٠٩: ١٣٥). وتوضح بهذا الخصوص أن الهرمون الأساسي للرجل هو هرمون التستوستيرون (Testosterone)، وضمن هذه الاعتبارات فإن الرجل الذي يملك نسبة عالية من هذا الهرمون يمتلك شخصية قوية، وينزع إلى

السيطرة والتحكم بمختلف القرارات الممكن أن تتم داخل نطاق أسرته بما فيها قرار الزواج. وهناك من النظريات التي انطلقت في تفسيرها لعملية الاختيار الزواجي، من دور الأسرة كوحدة اجتماعية، تسيطر عليها الغريزة الواعية؛ فبعد أن كان الأب في الأسرة هو حاكمها وعصب الحياة فيها وصانع قراراتها، فقد كثيراً من سلطاته وتراجعت أدواره بفعل عوامل التحديث والتطور؛ ما أسهم في إعادة ترتيب بناء مراكز القوة داخل الأسرة مرة أخرى، ومن ثم أعطى الفرصة أمام عناصر الأسرة الأخرى، بمن فيهم الزوجة والأبناء، ومنحهم مزيداً من الحرية والاستقلال في صناعة واتخاذ كثير من القرارات التي تتعلق بشؤونهم الحياتية (الخشاب، ١٩٨٦). وتجنح نظرية المعايير (Norms Theory) بهذا السياق إلى عزو الاختيار الزواجي، لعمليات إرادية تحكمها طبيعة المعايير السائدة التي يضعها المجتمع بهدف تنظيم واقعة الزواج؛ بمعنى أن المجتمع قد يحدّد مسبقاً للفرد السمات المرغوبة في شريك الحياة؛ حيث يفترض أنه عند اختيار شريك الحياة أن تتوافر معيار أو قاعدة للتشابه أو للتجانس لهذا الشريك. وأن ترتكز على النوع الاجتماعي (Gendar) والعقيدة (Religion) والطبقة الاجتماعية (Social Class)..إلخ؛ أي إن قاعدة الاختيار في هذه النظرية تقوم على ضرورة البحث عن الشخص الذي تتوافر فيه مجموعة المعايير المطلوبة التي تتقبلها الجماعة أو المجتمع الذي يعيش في كنفه الفرد (الخولي، ٢٠٠٨: ١٦٥).

في المقابل تذهب بعض الأطر النظرية إلى تأكيد أهمية طبيعة المحيط الاجتماعي وخصائصه، وتبيّن أن الاختيار الزواجي يتم عادة بين الأفراد الذين تتاح لهم فرص الالتقاء في أماكن جغرافية محددة، سواء في المدينة أو القرية أو الحي أو مكان العمل؛ بحيث ينزع الأفراد لاختيار شركاء حياتهم من الذين يشتركون معهم في الناحية الأيكولوجية (ورد في الناصر وسليمان، ٢٠٠٧)، وأن للعامل المكاني دوراً وظيفياً مهماً يتجلى في إتاحة فرص التعارف بين الأفراد المقبلين على الزواج ضمن حدود منطقة جغرافية واحدة، وتؤكد أن حرية الاختيار تكون عادة محدودة بالأشخاص الذين من الممكن أن نقابلهم بتلك المناطق؛ كون كل فرد ينتمي لجماعة، "عادة ما تمتلك خصوصية ثقافية تميل

إلى العزلة أو الانفصال عن غيرها سكنياً" (الخولي، ٢٠٠٨: ١٦٧). ومن منظور بنيوي يشير بوريدو (Bourdieu) إلى أن الفرد ما هو في النهاية إلا إنسان خاضع لعمليات تشريط اجتماعي وثقافي تتم داخل العائلة أو داخل نطاق الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها؛ فهو لا يستطيع إلا إعادة إنتاج ما يمليه عليه هذان النسقان، وهو بذلك ينفي تلك الجوانب المتعلقة بحرية الفرد في الاختيار الزواجي معتبراً إياها نوعاً من التضليل والخداع، خاصة أن عملية اختيار شريك الحياة تمر عبر عمليات تشريط اجتماعي متعددة من الإنتاج وإعادة الإنتاج للعلاقات والميراث السوسيولوجي والثقافي للفرد، التي تحدد فرص حياته وخياراته المختلفة بما فيها خيار الزواج. وسعياً للاستفادة من الرؤى المختلفة ولأطروحات النظرية المتعددة التي تم التطرق إليها، فقد توخي عدم تبني إطار نظري محددة كإطار موجه للدراسة الراهنة؛ وذلك سعياً للإحاطة بالموضوع من أبعاد نظرية مختلفة.

الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة:

تم الاستناد في هذه الدراسة بشكل أساسي إلى المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد مناسباً لتحقيق أهداف الدراسة وتساؤلاتها. ويركز هذا المنهج على وصف وتحليل ظاهرة نمط الزواج المرتب ومواقف أفراد المجتمع نحو هذا النمط من الزواج بشكل عميق ودقيق. وقد اعتمد على إجراء دراسة مسحية على عينة بلغ قوامها (٩٢١) فرداً. ويركز المنهج الوصفي المستخدم على وصف موضوع الدراسة وتحليله، ويعرف بأنه أسلوب يستخدم لوصف حيثيات الظاهرة قيد الدراسة من جوانب وأبعاد مختلفة، ويقدم مؤشرات دقيقة حول دوافع هذه الظاهرة وملامحها (كرادشة، ٢٠١٤).

مجتمع الدراسة وعينتها وخصائصها:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع المفردات أو العناصر التي تشترك في مشكلة الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة الحالية في أفراد المجتمع العماني، وقد

جمعت البيانات عنه من خلال الاستناد إلى عينة قصدية قوامها (٩٢١) فرداً، مع اشتراط أن يكون عمر المبحوثين ما بين (١٨ و ٦٠ سنة) من الذكور والإناث ومن العُمانيين، وممن أبدوا استعدادهم وموافقتهم للاستجابة على بنود الاستبانة، وهي أهم المحركات لاختيار العينة القصدية. وفيما يلي عرض لأهم خصائص عينة الدراسة:

الجدول (١)

التوزيعات النسبية لأفراد عينة الدراسة بحسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير المستقل	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي		
الذكور	٤٧١	٥١,٢٪
الإناث	٤٤٩	٤٨,٨٪
المجموع	**٩٢٠**	**١٠٠٪**
مستوى التعليم		
الإعدادي فأقل	٩	١,٠٪
الثانوي	١٣٨	١٥,٠٪
الدبلوم	١٦٣	١٧,٧٪
البكالوريوس	٤٥٢	٤٩,١٪
الماجستير	١٢٦	١٣,٧٪
الدكتوراه	٣٢	٣,٥٪
المجموع	**٩٢٠**	**١٠٠٪**
مكان الإقامة		
مدينة	٦٩٦	٧٥,٧٪
قرية	٢٠٠	٢١,٧٪
بادية	٢٤	٢,٦٪
المجموع	**٩٢٠**	**١٠٠٪**

تابع/ الجدول (١)
التوزيعات النسبية لأفراد عينة الدراسة بحسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير المستقل	التكرار	النسبة
الفئات العمرية		
أقل من ١٩	٤٦	٥,٠٪
٢٠–٢٤	٢٥٩	٢٨,٢٪
٢٥–٢٩	٢٢٧	٢٤,٧٪
٣٠–٣٤	١٧٦	١٩,١٪
٣٥–٣٩	١١٢	١٢,٢٪
٤٠–٤٤	٦٩	٧,٥٪
٤٥–٤٩	١٩	٢,١٪
٥٠ فما فوق	١٢	١,٣٪
المجموع	**٩٢٠**	**١٠٠٪**
الحالة الاجتماعية		
أعزب / عزباء	٣٩٩	٤٣,٤٪
متزوج / متزوجة	٥٠٨	٥٥,٢٪
مطلق / مطلقة	١١	١,٢٪
أرمل / أرملة	٢	٠,٢٪
المجموع	**٩٢٠**	**١٠٠٪**
الدخل الشهري		
أقل من ٣٩٩	٢٣٦	٢٥,٧٪
٤٠٠–٧٩٩	١٤٨	١٦,١٪
٨٠٠–١١٩٩	٢٧١	٢٩,٥٪
١٢٠٠–١٤٩٩	١٣٢	١٤,٣٪
١٥٠٠ فما فوق	١٣٣	١٤,٥٪
المجموع	**٩٢٠**	**١٠٠٪**

يتضح من خلال الجدول (١) الذي كُرِّس لمعاينة الخلفيات والخصائص

الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد عينة الدراسة، أن هناك توزيعاً نسبياً متكافئاً تقريباً تبعاً لنوعهم الاجتماعي؛ حيث بلغت نسبة الذكور (٥١,٢٪) مقابل (٤٨,٨٪) للإناث. كما بينت النتائج أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس، وأن هناك نسبة عالية منهم من حملة الدبلوم العالي. كذلك توضح نتائج الجدول أن ثلثي أفراد العينة هم من الذين يقطنون المناطق الحضرية، وبنسبة (٧٥,٧٪) ومقارنة بـ(٢١,٧٪) يقطنون في المناطق الريفية. كذلك تكشف النتائج أن أغلب أفراد العينة قيد الدراسة يتركزون عند الفئات العمرية (٢٠–٢٤) سنة، بنسبة (٢٨,٢٪) وعند الفئة العمرية (٢٥–٢٩) سنة، بنسبة (٢٤,٧٪). كما تبين نتائج الجدول نفسه أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من المتزوجين بنسبة (٥٥,٢٪)، بينما بلغت نسبة غير المتزوجين (٤٣,٤٪). أما من ناحية الدخل الشهري فتبين نتائج الجدول أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من أصحاب الدخل المحدود، الذين يبلغ متوسط دخلهم الشهري أقل من (٣٩٩) ريالاً وبنسبة بلغت (٢٥,٧٪)، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك ما نسبته (٢٩,٥٪) من أفراد عينة الدراسة تراوح دخولهم الشهرية بين (٨٠٠ و ١١٩٩) ريالاً، وهي نتيجة توضح ميل دخول أفراد عينة الدراسة للتركز عند مستوى دخل (١١٩٩) ريالاً عمانياً فأقل.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى التجانس من حيث نسبة النوع الاجتماعي، وأن أغلبهم من ذوي التعليم المرتفع (بكالوريوس فما فوق)، كما أن أغلبهم من سكان المناطق الحضرية في عُمان، ويتركزون عند الفئة العمرية(٢٠–٢٤) سنة، كما أن أغلبهم من المتزوجين.

مجالات الدراسة:

يتفق الباحثون على أن لكل دراسة علمية ثلاثة مجالات رئيسية، هي: المجال البشري والمجال الزمني والمجال الجغرافي، وفيما يلي عرض مفصل لهذه المجالات:

المجال البشري: يقصد به مجموعة الأفراد الذين أُجريت عليهم الدراسة؛ أي

مجتمع الدراسة وعينته، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة من أفراد المجتمع العُماني الذين راوحت أعمارهم بين (١٨ و ٦٠) عاماً، وأجابوا عن استبانة الدراسة.

المجال الزمني: هي الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، وامتدت لـ (٦ أشهر)؛ حيث بدأت في (١/ ٨/ ٢٠١٥) وانتهت في (٣٠/ ١/ ٢٠١٦).

المجال الجغرافي: وحدد بـ المجتمع العُماني كمجال جغرافي للدراسة، وهو يعد الوحدة الرئيسية الممثلة لمجتمع الدراسة.

أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على الاستبانة أداة لجمع البيانات، واشتملت على أسئلة لرصد ومعاينة مدى استمرار سيادة نمط الزواج المرتب في المجتمع العُماني، وطبيعة وجهات نظر أفراده حول هذا النمط الزواجي، كما تضمنت أسئلة مختلفة حول الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وخصائصهم.

متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية[١]:

- **المتغير التابع**: يتمثل في نمط الزواج المرتب عائلياً واتجاهات المجتمع العماني نحوه.
- **المتغيرات المستقلة:** تتمثل في المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية الآتية:
  ١ – النوع الاجتماعي: (ذكر، أنثى).
  ٢ – مستوى التعليم: (الإعدادي فأقل، الثانوي، دبلوم بعد الثانوي، البكلوريوس الماجستير، الدكتوراه).
  ٣ – مكان الإقامة: (مدينة، قرية، بادية).
  ٤ – موقف المجتمع تجاه نمط الزواج المرتب عائلياً (مع هذا النمط من الزواج، ضد هذا النمط من الزواج).

(١) التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة تم اعتمادها كما هي واردة في الجداول المرفقة في الدراسة.

صدق الاستبانة وثباتها:

يُقصد بصدق الاستبانة وضوح الاستبانة وموضوعية ما تضمنته من أسئلة وفقرات ومفردات، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ومقدرتها على قياس ومعاينة موضوع الدراسة، ودقتها في قياس وتحقيق الأهداف التي صُممت لأجلها. وقد تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين؛ إذ عرضت الاستبانة على مجموعة من المتخصصين والأكاديميين في كلية التربية وكلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس، وبناءً على توجيهاتهم واقتراحاتهم أجريت التعديلات المطلوبة، وأضيفت الكثير من الأسئلة التي تم اقتراحها؛ لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية.

كما أجري اختبار قبلي للاستبانة؛ بهدف اختبار أسئلة الدراسة على عينة محدودة من أفراد عينة الدراسة، قوامها (٥٠) مفردة، وتنطبق عليهم شروط الدراسة؛ وذلك للتأكد من دقة أسئلة الاستبانة وملاءمتها لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة. كذلك تم التأكد من واقعية الأسئلة ودقتها ومدى ثبات نتائجها وتجانسها من خلال الاستعانة بمعامل الثبات (Reliability) الذي بيَّن وجود تجانس واضح في النتائج؛ حيث بلغ معامل الارتباط (Correlation) بين الفقرات (٠,٨١)؛ مما يعني أن هناك ثباتاً واضحاً في القياس؛ الأمر الذي يعزز مصداقية بيانات استبانة الدراسة وموضوعيتها.

محددات الدراسة:

تم الأخذ بمجموعة من الاعتبارات في أثناء إعداد الدراسة، التي شكلت أهم محدداتها، ولعل أهمها:

- اقتصار عينة الدراسة على الأفراد الذين أجابوا عن استبانة الدراسة.
- اقتصار الدراسة على تحقيق أهدافها التي تتمحور حول تقصي ومعاينة مواقف المجتمع العُماني نحو نمط الزواج التقليدي، والتغيرات الطارئة عليه، وتباينات هذه المواقف تبعاً لتباين طبيعة خصائص أفراد عينة الدراسة وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة لتحليل ومعالجة البيانات على عدة نماذج إحصائية، تفاوتت بين الوصفية والاستدلالية، وجاءت على النحو الآتي:

١ – نموذج التحليل الإحصائي الوصفي البسيط المتمثل في التوزيعات النسبية التكرارية (Percentage).

٢ – نموذج تحليل مقارنة المتوسطات (Comparative means).

٣ – نموذج التحليل الإحصائي الاستدلالي المتمثل في نموذج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)؛ وذلك لمعاينة طبيعة الفروقات التي من الممكن أن تحدثها المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

أولاً – اتجاهات المواطنين العُمانيين نحو نمط الزواج المرتب عائلياً:

يقوم هذا الجزء من الدراسة على محاولة كشف ومعاينة اتجاهات أفراد المجتمع العُماني نحو نمط الزواج المرتب، ومحاولة تحليل وفهم مواقفهم تجاه هذا النمط التقليدي وتحديد تصوراتهم ووجهات نظرهم حوله، حيث سيتم أولاً تناول مواقف أفراد المجتمع نحو الزواج المرتب، وثانياً اتجاهات أفراد المجتمع العُماني نحو نمط الزواج المرتب تبعاً لتباين خلفياتهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وفيما يلي عرض مفصل لهذه النتائج:

١ – مواقف أفراد المجتمع نحو الزواج المرتب:

كرس الجدول (٢) لمحاولة عرض ومعاينة المواقف العامة لأفراد المجتمع العماني نحو نمط الزواج المرتب عائلياً؛ وذلك لتوصيف وكشف طبيعة هذه المواقف العامة قبل الولوج أكثر في تفاصيل هذه المواقف وحيثياتها وفقاً لخلفيات أفراد عينة الدراسة وخصائصهم المختلفة. وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

الجدول (٢)
مواقف أفراد المجتمع نحو الزواج المرتب

مواقف تجاه الزواج المرتب عائلياً	التكرار	النسبة	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة Sig
مؤيد	١٥٦	٪١٧,٠	١٤,٥٥	٠,٠٠٠
غير مؤيد "معارض"	٧٦٤	٪٨٣,٠		
المجموع	**٩٢٠**	**٪١٠٠,٠٠**		

تبرز نتائج الدراسة وجود مواقف معارضة واضحة لدى أفراد عينة الدراسة تجاه نمط الزواج المرتب عائلياً وبنسبة بلغت (٨٣٪)، في المقابل أشار ما نسبته (١٧٪) فقط إلى أنهم يؤيدونه، وتوضح نتائج اختبار مربع كاي في هذا السياق وجود فروقات مهمة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل في هذه المواقف، وهي نتيجة تؤكدّ وجود اتجاهات غير مؤيدة لمثل هذه الأنماط الزواجية في المجتمع العُماني، على الرغم من أن كثيراً من حالات الزواج كانت تتم حتى وقت قريب بشكل مرتب عائلياً، وكانت تُعزى لاعتبارات تتعلق بمنظومة القيم السائدة والموروث الاجتماعي والتقاليد التي كانت تعطي الأب الحق في تزويج أبنائه دون استشارتهم، بل إن بعض الآباء كانوا يعمدون إلى ربط أبنائهم منذ الصغر بواحد من أبناء عمومتهم (اللواتية، ٢٠١٢)؛ حيث يجد الأبناء أنفسهم مرتبطين منذ الطفولة، نتيجة اعتقاد كثير من الآباء أن صغر أعمار الأبناء عند الزواج لا يؤهلهم لاتخاذ قرارات صائبة حول مسألة اختيار شريك الحياة نتيجة قلة خبرتهم وجهلهم بمصالحهم، كما أدت التنشئة الاجتماعية وما تغرسه من قيم طاعة ذوي الأمر إلى زيادة رضوخ الأبناء للقرارات الآباء (الناصر وسليمان، ٢٠٠٧). غير أن هذا النمط من الزواج بدأ يتراجع بشكل كبير في المجتمع العماني بسبب التحولات العميقة التي أصابته سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو الثقافية؛ إذ بدأ يظهر مكانه نمط الزواج الذي تبرز فيه إرادة الفرد وسلوكه الرشيد الذي يقوم على الانتقاء والاختيار العقلاني. وتعد هذه النتيجة

منسجمة مع ما خلصت إليه دراسة الكندري (٢٠٠٦) التي أكدّت تنامي اتجاهات معارضة لنمط الزواج المرتب في المجتمعات الخليجية بشكل عام، وهي تتفق كذلك مع ما توصلت إليه دراسة الناصر وسليمان (٢٠٠٧) التي أشارت إلى بروز مواقف غير داعمة لنمط الزواج المرتب لدى الشباب العُماني والكويتي المعاصر، وهي نتيجة تتقاطع بشكل واضح مع رؤى النظرية التكنولوجية، التي فسرت هذه التغيرات في ضوء عمق التغيرات التي أصابت الأسرة وبسبب التقدم المذهل في وسائل الاتصال والتي زادت من شيوع مبادئ الديموقراطية وحرية الفرد في الاختيار وفي التعبير وإبداء الرأي (عبدالعال، ٢٠٠٥: ٢٢-٢٣).

والظاهر أن التغيرات التي شهدتها السلطنة في الآونة الأخيرة وما لازمها من تغيرات في أنماط إنتاجه التقليدية بعد اكتشاف النفط، وزيادة اعتماده على العائدات النفطية في فترة زمنية قصيرة (اللواتية، ٢٠١٢)، قد أسهمت ببروز أشكال جديدة من العلاقات الأسرية، وفي إحداث تغيرات عميقة في بنية الأسرة، وفي طبيعة وظائفها، ومن ثم في إحداث تغيرات عميقة في عملية الاختيار الزواجي؛ بحيث لم تعد تدور في فلك العائلة أو القبيلة؛ إذ اختلفت أسسه ومعاييره ليصبح الفرد هو صاحب القرار، ووفقاً لرغباته وميوله وسلوكه الرشيد العقلاني.

٢ - اتجاهات أفراد المجتمع العُماني نحو نمط الزواج المرتب تبعاً لتباين خلفياتهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى معاينة اتجاهات المواطنين العمانيين نحو نمط الزواج المرتب عائلياً في المجتمع العُماني، ومحاولة تحليل مواقف المجتمع من هذا النمط الزواجي، وتحديد وجهات نظرهم حوله، وذلك وفقاً لتباين خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة، وفيما يلي عرض مفصل للنتائج:

الجدول (٣)
اتجاهات المجتمع العُماني نحو نمط الزواج المرتب تبعاً لتباين خصائصهم الديموغرافية

تفضيل الزواج المرتب عائلياً (الزواج التقليدي)		مع	ضد	قيمة كاي تربيع	Sig
النوع الاجتماعي	الذكور	٤٦,٨٪	٥٢,١٪	١,٤٥٦	٠,٢٢٨
	الإناث	٥٣,٢٪	٤٧,٩٪		
	المجموع	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**		
مستوى التعليم	الإعدادي	١,٣٪	٠,٩٪	٧,٤٤١	٠,١٩٠
	الثانوي	١١,٥٪	١٥,٧٪		
	الدبلوم	١٧,٣٪	١٧,٨٪		
	البكالوريوس	٥٥,١٪	٤٧,٩٪		
	الماجستير	١٤,١٪	١٣,٦٪		
	الدكتوراه	٠,٦٪	٤,١٪		
	المجموع	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**		
مكان الإقامة	المدينة	٧٥,٦٪	٧٥,٧٪	٢,٨٤٢	٠,٢٤١
	القرية	١٩,٩٪	٢٢,١٪		
	البادية	٤,٥٪	٢,٢٪		
	المجموع	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**		
الحالة الاجتماعية	أعزب /عزباء	٣٥,٩٪	٤٤,٩٪	١٤,١٤٢	٠,٠٠٣
	متزوج/متزوجة	٦٠,٩٪	٥٤,١٪		
	مطلق/مطلقة	١,٩٪	١,٠٪		
	أرمل/أرملة	١,٣٪	٠,٠٪		
	المجموع	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**		
الدخل الشهري	أقل من ٣٩٩	٢٠,٥٪	٢٦,٧٪	٤,٢٧٠	٠,٣٧١
	٤٠٠-٧٩٩	١٨,٦٪	١٥,٦٪		
	٨٠٠-١١٩٩	٣٠,٨٪	٢٩,٢٪		
	١٢٠٠-١٤٩٩	١٧,٣٪	١٣,٧٪		
	١٥٠٠ فما فوق	١٢,٨٪	١٤,٨٪		
	المجموع	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**		

تابع/ الجدول (٣)
اتجاهات المجتمع العُماني نحو نمط الزواج المرتب تبعاً لتباين خصائصهم الديموغرافية

تفضيل الزواج المرتب عائلياً (الزواج التقليدي)		مع	ضد	قيمة كاي تربيع	Sig
العمر الحالي	أقل من ١٩	١,٣٪	٥,٨٪	١٢,٩٤٣	٠,٠٧٣
	٢٠-٢٤	٢١,٨٪	٢٩,٥٪		
	٢٥-٢٩	٢٨,٨٪	٢٣,٨٪		
	٣٠-٣٤	٢٠,٥٪	١٨,٨٪		
	٣٥-٣٩	١٤,٧٪	١١,٦٪		
	٤٠-٤٤	٧,٧٪	٧,٥٪		
	٤٥-٤٩	٢,٦٪	٢,٠٪		
	٥٠ فما فوق	٢,٦٪	١,٠٪		
	المجموع	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**		

توضح نتائج الجدول (٣) أن هناك تبايناً واضحاً في وجهات نظر أفراد مجتمع الدراسة نحو نمط الزواج المرتب وفقاً لنوعهم الاجتماعي؛ إذ تُبيّن أن أغلب المواطنين المؤيدين لنمط الزواج المرتب هم من الإناث وبنسبة (٥٣,٢٪) مقارنة بـ (٤٦,٨٪) للذكور. ويبدو أنه على الرغم من عمق التغيرات الطارئة على مكانة المرأة العُمانية وأدوارها ووضعيتها الاجتماعية والاقتصادية وزيادة اطلاعها بأدوار حياتية مغايرة عن تلك الأدوار التقليدية التي دأبت على تأديتها؛ فإن هذه التغيرات لم تمس بشكل جوهري موقفها من نمط الزواج المرتب، على الرغم مما تتضمنه من محركات تحررها ولو جزئياً من عملية محاصرتها بشرطها الأنثوي وبخصوصيتها البيولوجية، ومن احتمالات لإعادة خياراتها التقليدية. كذلك تظهر النتائج أن هناك اتجاهات مؤيدة لنمط الزواج المرتب بين الشرائح السكانية التي تحمل مؤهلات تعليمية منخفضة، بينما تزداد المعارضة لمثل هذا النمط من الزواج لدى الشرائح الأكثر تعليماً، كما تزداد حدة المعارضة

لهذا النمط من الزواج لدى سكان المدن في السلطنة" وبنسبة (٧٥,٧٪) مقارنة بـ (٢٤,٣٪) ممن يؤيدونه من القاطنين في المناطق الريفية والبادية. كما تُظهر فئة المتزوجين اتجاهات أكثر ايجابية نحو نمط الزواج المرتب عائلياً، بينما تزداد معارضته من قبل فئة غير المتزوجين والمطلقين والأرامل. وهي نتيجة تؤكّد وجود تباينات مهمة إزاء نمط الزواج المرتب تبعاً للحالة الاجتماعية لسكان المجتمع العُماني، وإن أبدى الأفراد المتزوجون اتجاهات أكثر إيجابية نحو مثل هذه الأنماط الزواجية مقارنة بباقي الشرائح الاجتماعية.

كما تُوضّح نتائج الجدول نفسه أن هناك اتجاهات معارضة لنمط الزواج المرتب عائلياً في المجتمع العُماني ولا سيما لدى فئات الدخل المنخفض (أقل من ٣٩٩ ريالاً عمانياً)، كذلك لدى فئات الدخل العليا (١٥٠٠ ريال فأكثر). أما بقية الشرائح الاقتصادية فتظهر اتجاهات قوية ومؤيدة لنمط زواج الأقارب؛ ما يؤكد استمرارية شيوع مثل هذه الأنماط الزواجية في المجتمع العماني خاصة لدى الشرائح السكانية المتوسطة الدخل. كذلك تُبيّن نتائج الدراسة أن **الأجيال الأكبر عمراً** في المجتمع العُماني لديهم اتجاهات أكثر إيجابية نحو نمط الزواج المرتب عائلياً مقارنة بالأجيال الصغيرة؛ حيث تزداد معارضة هذه الأنماط من الزواج لدى الفئات الأصغر عمراً (أي لدى فئة أقل من ١٩ سنة)، كذلك لدى الفئة العمرية الممتدة بين (٢٠ و ٢٤ سنة).

يبدو واضحاً في ضوء ما تقدم أن هناك ارتباطاً مهماً بين انخفاض خصائص أفراد المجتمع العُماني (كانخفاض مستويات تعلمهم وزيادة احتمالات سكنهم في المناطق البادية، وارتفاع أعمارهم الحالية) وطبيعة معتقداتهم التقليدية وخبراتهم ومعارفهم الحياتية المعززة لنمط الزواج المرتب؛ حيث اتجه كثير من الأفراد الذين يتسمون بمثل هذه الخصائص لاعتبار تدخل الأبناء بمثل هذه القرارات مساً بالسلطة التقليدية "الهراريكية" داخل نطاق الأسرة العمانية وتجاوزاً للمعتقدات التقليدية التي تسود المجتمع خاصة فيما يتعلق بقرار زواج الأبناء. والظاهر أن هذه النتائج تتفق بشكل عام مع نتائج الدراسات السابقة التي تقرن بين انخفاض

مستويات تعليم الأفراد من جهة وسكنهم في المناطق النائية من جهة أخرى بزيادة ميولهم نحو نمط الزواج المرتب عائلياً وتفضيله اجتماعياً (شتيوي وكرادشة، ٢٠١٣). **ويبدو أن الزواج المرتب عائلياً قد** يرتبط باعتبارات مهمة حول انخفاض المكانة الاجتماعية للأفراد وأدوارهم في المجتمع، وضعف قدرتهم على اتخاذ القرارات الحاسمة في حياتهم: كقرار زواجهم، وبمن سيتزوجون، ومتى سيتزوجون. كما قد يتضمن مؤشرات أخرى حول الأسرة العُمانية واستمرار محافظتها ولا سيما في المناطق الريفية والبادية على هرمية بنيتها، وميل موازين القوى بداخلها لصالح كبار العمر، وخاصة فيما يتعلق بصناعة واتخاذ القرارات المهمة كقرار زواج الأبناء، وأن مكانة الإناث ما زالت محاصرة بشرطها الأنثوي وأدوارها التقليدية داخل المنزل. وتبين نتائج اختبار مربع كاي وجود فروقات مهمة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل، لمواقف أفراد المجتمع العماني نحو نمط الزواج المرتب عائلياً تبعاً لحالتهم الاجتماعية.

٣ – نتائج تحليل نموذج التباين الأحادي لموقف المجتمع العُماني تجاه نمط الزواج المرتب تبعاً لتباين النوع الاجتماعي ومستويات التعليم ومكان الإقامة:

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى رصد ومعاينة أثر تباين خلفيات المبحوثين المختلفة مثل: نوعهم الاجتماعي، ومستويات تعليمهم، ودرجة تحضرهم؛ على مواقفهم إزاء نمط الزواج المرتب في المجتمع العُماني. ولغايات تنظيمية فقد تم البدء باستعراض المواقف تبعاً لتباين نوعهم الاجتماعي، ثم وفقاً لتباين مستويات الأفراد التعليمية، ثم وفقاً لتباين مكان إقامتهم، وبعد ذلك تبعاً لتباين أعمارهم الحالية، وأخيراً تبعاً لتباين دخلهم الشهري، وفيما يلي عرض مفصل لهذه النتائج.

أ – نتائج تحليل نموذج التباين الأحادي (One Way Anova) لمواقف المجتمع العُماني إزاء نمط الزواج المرتب وفقاً لتباين نوعهم الاجتماعي ومستواهم التعليمي ومكان الإقامة والعمر الحالي.

الجدول (٤)

نتائج تحليل نموذج التباين الأحادي (One Way Anova) لتباين مواقف الأفراد نحو نمط الزواج المرتب وفقاً للنوع الاجتماعي ومستويات تعليم الأفراد ولمكان الإقامة والفئة العمرية والدخل الشهري

أنماط الزواج التقليدية السائدة	Sum of Square	Mean Square	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة الإحصائية
نمط الزواج المرتب عائلياً (التقليدي)* النوع الاجتماعي	,٢٠٥	,٢٠٥	١,٤٥٥	,٢٢٨
نمط الزواج المرتب عائلياً (التقليدي)* المستوى التعليمي	١,٠٤٨	٠,٢١٠	١,٤٩١	٠,١٩٠
نمط الزواج المرتب عائلياً (التقليدي)* مكان الاقامة	٠,٤٠٠	٠,٢٠٠	١,٤٢١	٠,٢٤٢
نمط الزواج المرتب عائلياً (التقليدي)* العمر	١,٨٢٣	٠,٢٦٠	١,٨٥٩	٠,٠٧٣
نمط الزواج المرتب عائلياً (التقليدي)* الدخل الشهري	٠,٦٠١	٠,١٥٠	١,٠٦٧	٠,٣٢٧

تبرز نتائج الجدول (٤) إذا ما كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل في مواقف أفراد المجتمع العُماني إزاء نمط الزواج المرتب، وفقاً لتباين نوعهم الاجتماعي، وقد تم معاينة ذلك باستخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova). وكشفت نتائج التحليل عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث ومستوى تفضيلهم للزواج المرتب عائلياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل؛ ما يؤكد أن هناك اتساقاً في وجهات نظر كل من الذكور والإناث نحو مسألة الزواج المرتب، وهي نتيجة تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة الناصر وسليمان (٢٠٠٧) التي أشارت إلى أن الإناث يملن إلى الزواج المرتب الذي يتم عادة بترتيب من قبل الأهل، مقارنة بالذكور الذي يميلون للزواج غير المرتب الذي تظهر فيه إرادتهم وميولهم الذاتية. كذلك تبين نتائج الجدول عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المستوى

التعليمي للذكور والإناث فيما يتعلق بتفضيلهم للزواج المرتب عائلياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪)، وهو يتعارض مع ما توصلت إليه دراسة الثاقب (Al-Thakeb, 1985) التي أكدت اقتران ارتفاع المستوى التعليمي للسكان بزيادة ميولهم نحو تبني مواقف أكثر حداثة فيما يتعلق بحرية اختيارهم الزواجي ومعارضة لنمط الزواج المرتب.

كما بينت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مكان الإقامة في مواقف أفراد عينة الدراسة نحو نمط الزواج المرتب عائلياً، عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل؛ مما يؤكد أن تباين الأرصدة الثقافية الحضرية والريفية لدى أفراد عينة الدراسة لا تقترن ببروز تباينات مهمة في مواقف السكان نحو مثل هذه الأنماط الزواجية. **وهي نتيجة تتعارض** مع ما خلصت إليه بعض الدراسات السابقة التي أكدت أهمية خصائص المحيط الاجتماعي في عملية الاختيار الزواجي، وفي تشكيل مواقف السكان بخصوص أنماط زواجهم؛ حيث أشارت إلى أن الأفراد ينزعون لاختيار شركاء حياتهم المتشابهين معهم من الناحية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بحكم طبيعة العلاقات التي تسود بينهم؛ حيث يميل الناس إلى الزواج من الذين يلتقونهم ويعيشون بجوارهم سواء في المسكن أو في أماكن جغرافية تجمعهم، باعتبار أن حرية الاختيار عادة ما تكون محددة باعتبارات جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وبظروف تتعلق بالأشخاص الذين من الممكن أن يلتقوا في مناطق إقامتهم (الخولي، ٢٠٠٨: ١٦٧).

أما العلاقة بين الأعمار الحالية لأفراد عينة الدراسة واتجاهاتهم نحو الزواج المرتب عائلياً، فتوضح النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪)؛ مما يعني أن هناك اتساقاً في وجهات نظر الأفراد نحو الزواج المرتب، بغض النظر عن تباين أعمارهم؛ ما يؤكد أن اختلاف أعمار السكان وانتماءهم لأجيال متباينة عمرياً لا يتضمن فروقات مهمة في وجهات نظرهم نحو نمط الزواج المرتب. كذلك تظهر النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تذكر في مواقف أفراد المجتمع العماني نحو نمط الزواج المرتب

وفقاً لتباين مستويات دخول أسرهم الشهرية عند مستوى دلالة (٠,٠٥٪) فأقل؛ ما يوضح هامشية أثر هذا المتغير في تحديد مواقفهم نحو الزواج المرتب، وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه دراسة الغزوي وسوالمة (١٩٩٩) التي أشارت لمحدودية تأثير مستوى الدخل الشهري للأسر في تحديد توجهات الأفراد نحو الزواج المرتب.

الخلاصة:

يبدو أن التّحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أصابت المجتمع العماني في الآونة الأخيرة، قد أسهمت في بروز تحولات في أنماط تفكير ومعتقدات السكان تجاه نمط الزواج المرتب عائلياً، وزيادة توجههم نحو أنماط الزواج التي تظهر فيها إرادة الفرد وسلوكه العقلاني الرشيد وخياراته التي تقوم على دوال الانتقاء الذاتي والاختيار الحر، وهي جميعها ممارسات ومواقف تتسم بالحداثة والجدة، وبدت ملامحها جلية على مواقف أفراد المجتمع العماني المعاصر. وقد كشفت الدراسة بهذا السياق، ارتفاع ميول أفراد المجتمع العُماني نحو نمط الزواج الذي يقوم على حرية الفرد وتغليب خياراته وإرادته، وجاءت نتيجة للتغيرات التي صاحبت انتقال "المجتمع العماني" إلى نمط المجتمعات الحديثة، الآخذة بكل أسباب التقدم والتطور. كما بينت المراجعة التقييمية لنتائج التحليلات البسيطة أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي في مواقف الأفراد نحو الزواج المرتب عائلياً، وبشكل عام توضح النتائج أن هناك مواقف سلبية بدأت تظهر على مواقف أفراد المجتمع العماني نحو نمط الزواج التقليدي المرتب.

ويبدو أن عملية التنمية والتحديث التي أصابت المجتمع العُماني قد مسّت بشكل أساسي مكانة المرأة الاجتماعية وطبيعة أدوارها، وزادت من مساهمتها في اقتصاديات الأسرة وفي قدرتها على تغطية كثير من نفقاتها وحاجاتها الشخصية، وعززت من أدوارها الإنتاجية، وما اقترن بها من زيادة رغبات الأهل في التمسك بها أطول مدة ممكنة من دون زواج، قد انعكس على أنماط زواجها

التقليدية، وأسهم بوضعها أمام خيارات حاسمة فيما يتعلق بتوقيت عمرها عند الزواج وأشكاله، وفي زيادة خبراتها وأذواقها التي تتعارض في كثير من الأحيان مع تلك الخبرات التقليدية المعززة لنمط زواجها المرتب، وفي منحها عوائد اجتماعية وثقافية ومكاسب اقتصادية، عززت من ثم من قدرتها على اتخاذ مواقف أكثر حداثة لصالح أنماط زواجها القائمة على الاختيار الحرّ العقلاني والتي تظهر في إرادتها ورغباتها وشخصيتها.

وبشكل عام أوضحت النتائج، أهمية الدور الذي تؤديه الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة للأفراد، وانتماؤهم للأجيال الأكبر عمراً، في استمرار اتجاهاتهم المفضلة لنمط من الزواج المرتب عائلياً، كما أظهر الأفراد الأقل تعليماً والذين يقطنون المناطق الريفية اتجاهات أكثر سلبية نحو نمط الزواج القائم على الاختيار الشخصي، ويبدو أن السكان الأقل تعليماً والذين يقطنون البيئات الريفية النائية أقل مقدرة على التحرر من سطوة منظومة القيم والموروثات السائدة وهيمنتها.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- البهلول، هادية. (٢٠١٠). **الاختيار للزوج: مقاييسه وإستراتيجياته**. تونس: دار محمد علي للنشر.
- بيت سعيد، سهيد. (٢٠١٣). **عادات الزواج بين الثبات والتغير في سلطنة عمان: دراسة أنثروبولوجية على بعض المجتمعات المحلية في ريف ظفار**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الدول العربية. مصر.
- الحارثي، سعيد. (٢٠٠٣). **الأسرة والزواج في سلطنة عمان: دراسة سوسيولوجية ميدانية في مجتمع حضري، ولاية إبراء بالمنطقة الشرقية نموذجاً**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد الخامس. المغرب.
- حوسو، عصمت. (٢٠٠٩). **الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية**. فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الخشاب، مصطفى. (١٩٨٦). **الاجتماع العائلي**. مصر: جامعة القاهرة.
- الخليلي، فاخر. (٢٠٠٥). **العلاقة بين أنماط التنشئة الوالدية واتجاهات الأبناء نحو أنماط الزواج**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. الأردن.
- الخولي، سناء. (٢٠٠٨). **الأسرة والحياة العائلية**. مصر: دار المعرفة الجامعي.
- الزعبي، رزان؛ الخاروف، أمل. (٢٠١٥). موقف الشباب من عمل المرأة في القطاع السياحي: دراسة حالة الطلبة في الجامعة الأردنية. **المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية**. ٨(١)، ص ص ٦٧–١٠٧.
- السيد، الحسين. (٢٠١٥). **معايير اختيار شريك الحياة وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي**. المملكة العربية السعودية: جمعية المودة للتنمية الأسرية.

- شتيوي، موسى؛ كرادشة، منير. (٢٠١٣). التباينات الحضرية والريفية وآثارها في المجتمع الأردني: دراسة تحليلية. **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**. ٦(٣)، ص ص ٣٧٤- ٣٩٤.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفم. (٢٠٠٤). **تقرير أوضاع المرأة الأردنية: الديموغرافية، المشاركة الاقتصادية. المشاركة السياسية. والعنف ضد المرأة.**
- عبد العال، عبدالحليم. (٢٠٠٥). **التغيير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة**. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الغزوي، فهمي؛ وسوالمة، يوسف. (١٩٩٩). قياس الاتجاهات نحو الزواج من الأقارب لدى الطلبة الجامعيين في الإمارات العربية المتحدة أبعادها ومدى تأثرها بالمتغيرات الديمغرافية. **دراسات العلوم التربوية**. ٢٦(٢). ص ص ٤٩٥ - ٥١٣.
- كرادشة، منير. (٢٠١٤). **موضوعات في الإحصاء الاجتماعي ومنهج البحث العلمي**. الأردن: مركز أمية للتحليل الإحصائي.
- كرادشة، منير. (٢٠١٣). **الديموغرافية الاجتماعية: علم السكان**. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- كرادشة، منير؛ المحروقية، رحمة. (٢٠١٥). **اتجاهات المجتمع العماني حول أنماط الزواج التقليدي (دراسة استطلاعية).** سلطنة عمان: وزارة التنمية الاجتماعية.
- كرادشة، منير؛ المحروقية، رحمة. (٢٠١٦). متلازمة تأخر الإنجاب لدى الأسرة العمانية: دراسة ميدانية. **مجلة العلوم الاجتماعية**. ٤٤(٣). ص ص ١١٢-١٤٢.
- الكندري، يوسف. (٢٠٠٦). زواج الأقارب في المجتمع الكويتي وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية. **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**. ٢٧(٢٥٢). ص ص ٨-٩٤.

- اللواتية، سلوى. (٢٠١٢). **الأبعاد الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع العُماني: دراسة ميدانية مطبقة على محافظة مسقط.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السلطان قابوس. سلطنة عمان.
- المحاميد، شاكر. (٢٠٠٣). **علم النفس الاجتماعي**. عمّان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- المسلماني، مصطفى. (١٩٨٦). **الزواج والأسرة**. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- الناصر، فهد؛ سليمان، سعاد. (٢٠٠٧). معايير الاختيار الزواجي لدى الشباب في المجتمع الخليجي: دراسة مقارنة بين الشباب الكويتي والشباب العُماني. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. ٣٣(١٢٧)، ص ص ٥٥ – ١٠٣.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- AlThakeb, F. (1985). The Arab Family and Modernity: Evidence from Kuwait. Current Anthropology, 26(5), 575-580.
- Baykara-Krumme, H. (2015). Three-generation Marriage Patterns¤ New Insights from the 'Dissimilation' Perspective. Journal of Ethic and Migration Studies, 41)8), 1324-1346.
- Clark, S. (2004). Early Marriage and HIV Risks in Sub-Saharan Africa. Studies in Families Planning, 35(3), 149-160.
- Peng, T. (2007). Trends in delayed and non-marriage in peninsular Malaysia. Asian Population Studies, 3(3), 243-261.
- Rashed, H., Osman, M., Roudi-Fahimi, F. (2005). Marriage in the Arab World. Population Reference Bureau.